الإمام أبو حنيفة

سنتحدث في هذه المقالة والمقالات الثلاثِ التي تليها - إن شاء الله - حديثاً مختصراً عن الأئمة الأربعة الأعلام المشهورين عندنا، وهم - بحسب التسلسل الزمني -: أبو حنيفةَ، ومالكٌ، والشافعي، وأحمدُ بنُ حنبل، رحمهم الله، ورضي عنهم وأرضاهم، وجزاهم عن الإسلام والمسلمين أجزل جزاء وأوفاه.

ومناسبة الحديث عن هؤلاء الأئمة الأجلة في كتاب يتحدث عن فقه الائتلاف: أن عامة المسلمين ينتمون إلى مدارسهم، ولكنّ أتباع كل مدرسة، أو مذهب، إن عرفوا، فلا يعرفون إلا فضلَ إمامهم ومناقبه، ويجهلون فضائل الأئمة الثلاثة الباقين؛ ولذلك يغمطونهم حقّهم، ويعتقدون أن إمامهم مقدّم على من سواه، مع جهلهم بمن سواه، إلا آحاداً من العلماءِ وطلبة العلم الذين درسوا المذاهب الأربعة، واختاروا أحدها عن اقتناع وتمحيص، وما أندرهم!

الهدف - إذن - معرفةُ مناقبهم جميعاً مقدِّمةً لتوقيرهم، ولكي يحترم المقلدون من مذهبٍ المقلدين من المذاهب

الأخرى، ولا يمنعُ هذا المختصين من المناقشة الحرة النزيهة المتأدبة بأدب الشرع الحنيف، والأخذ بما يترجح لكل واحد منهم. ونبدأ بالحديث عن أول الأئمة وأقدمهم أبي حنيفة النعمان رحمه الله.

ولد الإمام أبو حنيفة رحمه الله سنةَ ثمانين للهجرة وتوفي سنة مئةٍ وخمسين وعمره سبعون عاماً. كان رحمه الله حسنَ الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، حسن المجلس، شديد الكرم، حسنَ المواساة لإخوانه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: الناس عِيالٌ على أبي حنيفة في الفقه، يعني: كأنه هو الأستاذ وهم التلاميذ. يقال في اللغة: عَيِّلُ الرجل: أهل بيته الذين يكفُلُهم، جمع: عِيال، يقال: عنده كذا وكذا عيّلاً، أي كذا وكذا نفساً من العيال. وقال: ما رأيتُ أحداً أفقه من أبي حنيفة (يعني: ما علمتُ، لأن الشافعي رحمه الله ولد في العام الذي توفي فيه أبو حنيفة). وهذا رأي الإمام عبدالله بن المبارك أيضاً. وقد قال: إن كان الأثرُ (يعني: الحديث) قد عُرف، واحتيج إلى الرأي، فرأيُ مالكٍ، وسفيانَ، وأبي حنيفة، وأبو حنيفةَ أحسنهم، وأدقهم فطنةً، وأغوصُهم على الفقه، وهو أفقه الثلاثة.

قال إسماعيل بن سالم البغدادي: ضُرِب أبو حنيفة على الدخول في القضاء فلم يقبل القضاء. قال: وكان أحمد بنُ حنبل إذا ذكر ذلك بكى وترحم على أبي حنيفة، وذلك بعد أن ضُرب الإمام أحمد. قال الحافظ البغدادي في تاريخه: والصحيح أن أبا حنيفة توفي وهو في السّجن.

وروى عن خارجةَ قال: دعا أبو جعفرٍ أبا حنيفة إلى القضاء، فأبى عليه، فحبَسه، ثم دعا به يوماً فقال: أترغبُ عما نحن فيه؟ قال: لا أصلح للقضاء، فقال له: كذبت، ثم عرض عليه مرة ثانية، فقال أبو حنيفة: قد حكم عليّ أمير المؤمنين أني لا أصلح للقضاء، لأنه ينسبني إلى الكذب، فإن كنت كاذباً فلا أصلح، وإن كنت صادقاً فقد أخبرته أني لا أصلح! فردّه إلى السّجن.

وقيل للإمام مالك رحمه الله: هل رأيت أبا حنيفة؟ قال: نعم، رأيت رجلاً لو كلّمك في هذه السارية (يعني: عمودَ المسجد) أن يجعلها ذهباً لقام بحجته. يعني: أنه من قوة حجته يستطيع أن يثبت لك أن هذه السارية من ذهب مع أنك تراها من خشب، أو سواه.

أيها القارئ الكريم: من المعايير التي تعرف بها قيمة الرجل أقوال العظماء فيه، هذا مع الاحتياط الواجب فيما يكون من تحاسد الأقران، أو الأخطاء التي يقع فيها بعض العلماء عندما يقدح أحدهم في الآخر.

ومن العظماء الذين أثنوا على أبي حنيفة الإمام الفضيل ابنُ عياض رحمه الله إذا قال: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالورع، واسع المال، ومعروفاً بالإفضال على كل من يُطيف به، صبوراً على تعليم العلم بالليل والنهار، حَسَنَ (العبادة) بالليل، كثير الصمت، قليلَ الكلام، حتى تردِ مسألة في حلال أو حرام، فكان يُحسن أن يدُل على الحق، هارباً من مال السلطان. وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه، وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلا قاس وأحسن القياس.

قال صاحبه الإمام القاضي أبو يوسف: ما رأيت أحداً أعلم بتفسير الحديث، ومواضع النكت فيه (أي: المسائل الغامضة الدقيقة) من أبي حنيفة. وما خالفت أبا حنيفة في شيء قط فتدبرته إلا رأيت مذهبه الذي ذهب إليه أنجى في الآخرة. وكنت ربما مِلتُ إلى الحديث، وكان هو أبصر بالحديث الصحيح مني.

ونختم الحديث عن أبي حنيفة بقصتين تدل الأولى على حلمه، والثانية على ذكائه.

قال عبدالرزاق: شهدت أبا حنيفة في مسجد الخِيف، فسأله رجل عن شيء فأجابه. فقال الرجل: إن الحسن يقول كذا وكذا. قال أبو حنيفة: أخطأ الحسن، فجاء رجلٌ مُغَطَّى الوجه فقال له: من أنت يا ابن الزانية حتى تقول: أخطأ الحسن؟! ثم مضى، فما تغيّر وجه الإمام رحمه الله ولا تلوّن، ثم قال: إي والله، أخطأ الحسن وأصاب عبدالله بنُ مسعودٍ رضي الله عنه.

والقصة الثانية: دعا الخليفة أبو جعفرَ المنصورُ أبا حنيفة، فقال الربيعُ حاجب المنصور - وكان يعادي أبا حنيفة -: يا أمير المؤمنين، هذا يخالف جدك عبدالله بن عباس رضي الله عنهما الذي يقول: إذا حلف رجل على اليمين ثم استثنى بعد ذلك بيومٍ أو يومين جاز الاستثناء، وأبو حنيفة يقول: لا يجوز الاستثناء إلا متصلاً باليمين. فقال أبو حنيفة يا أمير المؤمنين، إن الربيع يزعم أنه ليس لك في رقاب جندك بيعة! قال: وكيف؟ قال: يحلفون لك، ثم يرجعون إلى منازلهم فيستثنون، فتبطلُ أيمانهم. فضحك المنصور وقال:

يا ربيع لا تَعْرِضْ لأبي حنيفة.

هذا هو الإمام أبو حنيفة الذي كان يقول: «قولنا هذا رأي، وهو أحسنُ ما قدرنا عليه. فمن جاءنا بأحسنَ من قولنا فهو أولى بالصواب منا». فرحمه الله، ورضي عنه وأرضاه.

الإمام مالك

تُعرف أقدار الرجال بموازين عدة، منها: سيرتهم وسلوكهم، ومنها ما خلّفوه وراءهم من آثار وأعمال، ومنها ما قاله الخيّرون فيهم. فإن كان حاصل هذه المقاييس، أو أحدِها، أو أكثرَ منها، عظيماً، كان قدر الرجل عظيماً. وبهذه المقاييس كلِّها، وبكثير غيرها، كان الإمام مالكٌ، إمامُ دار الهجرة، عظيماً، بكل ما تعنيه العظمة من آفاق وأعماق، وأبعاد وامتداد، فرحمه الله وأكرم مثواه، ورضي عنه وأرضاه، وجمعنا به في دار كرامته لحبّنا إياه، «**فالمرء مع من أحبّ**»، كما قال الصادق المصدوق ﷺ.

روى عددٌ من الأئمة الكبار، أحاديثَ عن رسول الله ﷺ، في أسانيدها مقال، لو صحّتْ لكانت أعظمَ ثناءٍ يمكن أن ينالَه رجلٌ بعد أصحاب نبينا صلوات الله وسلامه عليه، منها:

- عن أبي هريرة رضي الله تعالى عن أن رسول الله عليه الصلاة والسلام قال: «**يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة**».

قال الإمام سفيان بن عينية: أظنه مالكَ بنَ أنس.

- وعن أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يخرج الناس من المشرق والمغرب، فلا يجدون عالماً أعلم من عالم أهل المدينة**».

أما ما قاله الأئمة العظام في هذا الإمام العظيم فكثير أجتزئ منه بما يلي:

- قال الإمام العلَم سفيان بن عيينة رحمه الله: وما نحن عند مالك بن أنس؟ إنما كنا نَتَّبِعُ آثار مالك، وننظر الشيخَ إن كان كتبَ عنه مالكٌ كتبنا عنه.

وابن عيينة هو الذي يقول عنه الإمام الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب عِلمُ الحجاز!

- ويقول الشافعي رحمه الله عن أستاذه: مالك بن أنسٍ معلّمي، وعنه أخذت العلم. ويقول: إذا جاءك الحديث عن مالك فشُدَّ به يديك. وإذا جاء الأثَر فمالكٌ النجم. ويقول: إذا ذكر العلماء فمالكٌ النجم، وما أحدٌ أَمَنَّ عليَّ من مالك بن أنس.

- وقال الإمام عبدالرحمن بن مهدي رحمه الله: ما رأيت أحداً أعقلَ من مالك بن أنس.

- وقيل للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: يا أبا عبدالله، رجل يريد أن يحفظ (الحديث الذي يرويه رجل واحد بعينه عن رسول الله ﷺ)، حديث مَنْ ترى له؟ قال: يحفظ حديث مالك!!

- وقال الإمام يحيى بن معين رحمه الله: كان مالكٌ من حُجج الله على خلقه.

- وقال الإمام النَّسائي رحمه الله: أمناء الله عزّ وجلَّ على علم رسوله عليه السّلام: شُعبةُ بن الحجّاج، ومالك بن أنس، ويحيى بنُ سعيد القطان. وما أحدٌ عندي - بعد التابعين - أنبلُ من مالك بن أنس، ولا أحد آمَنُ على الحديث منه.

هذه ستة نُقولٍ، هي غيضٌ من فيض الثناء على الإمام مالك رحمه الله، من عظماء يعرفون أقدار الرجال، فيها الكفاية إن شاء الله.

أما فضائل الإمام مالك الشخصية وأخلاقه، فهي كذلك بحرٌ يغرق فيه أمثالنا في هذا الزمان، فقد كان - إلى جانب علمه - متواضعاً، تقياً، عفيفاً، مخلصاً، ورعاً....

سُئل عن ثمانٍ وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري! وقال خالد بنُ خِداش: قدمتُ على مالك من العراق (إلى المدينة المنورة) بأربعين مسألة، فسألتُه عنها، فما أجابني منها إلاّ في خمس مسائل. وقال مالك: كان (التابعي الثقة) ابنُ عجلان يقول: إذا أخطأ العالم قول: (لا أدري) أُصيبت مقاتلُه. وروى: ينبغي للعالم أن يورِّثَ جلساءه قول: (لا أدري)، حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يفزعون إليه (أي: دستوراً يلجؤون إليه)، فإذا سُئل أحدهم عما لا يدري، قال: لا أدري.

ولما حجّ الخليفة أبو جعفر المنصور، دعا الإمام مالكاً، وأخبره بعزمه على أن يأمر بنسخ كتابه (الموطأ)، ويبعث بنسخه إلى الأمصار، ويأمر الناس بالعمل به، وتركِ ما دونه، لأنّ أصلَ العلم روايةُ أهلِ المدينة وعلمُهم.

فأجاب الخليفةَ: «لا تفعلْ هذا، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديثَ، ورووا رواياتٍ، وأخذ كل قوم بما سِيق لهم، وعملوا به، ودانوا به، من اختلافِ أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإنَّ ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فدعِ الناس وما هم عليه، وما اختار أهلُ كل بلد لأنفسهم».

وكان مالك - رحمه الله - رجلاً مهيباً، وجيهاً عند العامة وعند السلاطين على حدّ سواء. قال: دخلت على أبي جعفر، فرأيتُ غير واحدٍ من بني هاشم يُقبّل يده المرّتين والثلاث، ورزقني الله العافية من ذلك، فلم أقبّل له يداً.

ولما طلب إليه الخليفة المهدي أن يصحبه إلى مدينة السلام، قال لرسول الخليفة: قال رسول الله ﷺ: «**والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون**»، ولم يذهب!

وكما امتُحن غير مالك رضي الله عنه عند الولاة امتحن هو أيضاً، وذلك لجرأته في الحق، وعدم كتمانه للعلم:

ذُكر أن الخليفة المنصور نهاه أن يحدّث بحديث رسول الله ﷺ: «**ليس على مُسْتكرهٍ طلاق**»، ثم دسّ إليه من يسأله عنه فحدّث به على رؤوس الناس. وقد غضب عليه والي المدينة، فجرّده من ثيابه، ومدّه، وضربه بالسياط (وكان عمره إذ ذاك حوالي خمساً وخمسين سنة!!)، ومُدّت يده حتى انخلعت كتفه!! حتى كان بعد ذلك إذا قام من مجلسه حمل يده المتضرّرة بيده الأخرى!!

قال إسماعيل بن أبي أويس: اشتكى مالك، فسألت بعض أهلنا عما قال عند الموت، فقالوا: تشهّد، ثم قال: للّه الأمر

من قبل ومن بعد، وتوفي صبيحة (١٤) من شهر ربيع الأول سنة (١٧٩) هـ، ودفن بالبقيع، وكان عمره حوالي (٨٥) سنة.

أولئك آبائي فجِئني بمثلهم

إذا جمعتنا - يا جريرُ - المجامعُ

هذه لمحات من سيرة هذا الإمام العظيم لعلّها تدعو قارئها وتشوقه إلى مزيد من القراءة عنه، والاستفادة من علمه وعمله.

الإمام الشافعي

آهِ لو عرفنا أقدار الرجال من غير تقديسٍ يرفعهم إلى مراتب الكمال، أو سوءِ أدب معهم، وجهلٍ بأقدارهم وأقدار أنفسنا، فنحطّهم عن المكانة اللائقة بهم، أو نحاول الطيران إلى آفاقهم بأجنحتنا الهزيلة، فتهوي بنا الريح في مكان سحيق.

قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وهو على جلالة قدره، وعظمته، وعبقريته، أخذ العلم عن الشافعي، مع أنه كان أعلم منه بحديث رسول الله ﷺ:

«كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للبدن، فهل ترى لهذين من خَلَفٍ، أو عنهما من عِوَض»؟!

وقال: «لولا الشافعيُّ ما عرفنا فقه الحديث، وكان الفقه قِفلاً على أهله حتى فتحه الله بالشافعي».

وقال لصديقه الإمام إسحاقَ بن راهويه: «تعالَ أريك رجلاً لم تر عيناك مثلَه». قال إسحاق: «فأراني الشافعي، فلم تر عيناي مثلَه قطّ». ثم قال إسحاق رحمه الله: «الشافعي

إمام العلماء، وما يتكلّم أحد بالرأي إلا والشافعي أقلُّ خطأً منه».

وقال الجاحظُ، شيخُ الأدباء في عصره: «لم أر أحسنَ تأليفاً من الشافعي، كأنَّ فاه ينظمُ دُرّاً إلى دُرّ»!

وقال عنه بعض الأئمة من تلامذته: «كانت ألفاظ الشافعي كأنها سُكّر. وكنا إذا قعدنا حوله لا ندري كيف يتكلَّم، كأنّه سِحْر».

كان الشافعي - رحمه الله - شديد المحبة للعلم. قيل له مرة: كيف شهوتك للعلم، فأجاب ما معناه: «أسمع من العلم شيئاً جديداً فتودّ أعضائي أن لها أسماعاً تتنعّم به، مثل ما تنعمت به الأذنان. فقيل له: فكيف حرصُك عليه؟ قال: حِرصُ الجموع المنوع (أي: البخيل) في بلوغ لذّته للمال، فقيل له: فكيف طلبك له؟ قال: طلب المرأة التي ضاع ولدها ليس لها غيره».

وكان بارعاً جداً في المناظرة حتى قيل عنه: «لو ناظر الشافعي الشيطان قطّعه وجدّله». وقال محمد بن عبدالله بن عبدالحكم: «ما رأيت الشافعي ناظَر أحداً إلا رحمتُه. ولو

رأيتَ الشافعي يناظرك لظننتَ أنه سَبُعٌ يأكلك. وهو الذي علَّم الناس الحُجج». ومع ذلك فإنه كان لا يرفع صوته في المناظرة، وكان لا يريد إلا الحقَّ، ولا يريد قَهرَ الطرفِ الآخر.

يقول رحمه الله: «ما ناظرتُ أحداً قطّ إلا أحببتُ أن يوفَّق، أو يُسدّد، أو يُعان، ويكونَ له رعايةٌ من الله وحفظ، وما ناظرتُ أحداً إلا ولم أبالِ بيَّن الله الحقّ على لساني أو لسانه، وما ناظرتُ أحداً فأحببتُ أن يخطئ، وما ناظرتُ أحداً على الغلبة، إنما على النصيحة».

كان الشافعي رحمه الله إماماً في اللغة يرى عدد من العلماء الأعلام أن كلامه حجةٌ فيها مع أنه توفي عام (٢٠٤) للهجرة. وقد أقام الشافعي في قبيلة هذيل التي اشتهرت بالفصاحة، ونبغ فيها من الشعراء نيفٌ وسبعون شاعراً حفظ الشافعي أكثر أشعارهم عن ظهر قلب. قال الأصمعيّ، الإمامُ العلامة راوية العرب: صحّحتُ أشعار الهُذليين على شابٍّ من قريش بمكة يُقال له: محمد بن إدريس الشافعي. وقال: صَحَّحتُ شعر الشَّنفَرى على الشافعي. قال مُصعبُ عمُّ الزبير بن بكّار: «كان أبي والشافعي يتناشدان، فأتى الشافعي

على شعر هذيلٍ حفظاً، وقال: لا تُعلِم بهذا أحداً من أهل الحديث، فإنهم لا يحتملون هذا!

والمراد منها - فيما يبدو لي - أن أصحاب الحديث سينكرون عليه حفظ الشعر بدلاً من حفظ الحديث، والله أعلم.

أما تقوى الشافعي، وأمثاله من الأئمة العلماء، فأشهر من أنْ يُتحدّث عنها، فإنّهم ما نالوا الذي نالوه إلا بالتقوى أولاً، ثم بالأسباب الأخرى.

يقول الكرابيسي: «بتُّ مع الشافعي ثمانين ليلةً، وكان يُصلّي نحوَ ثُلُثِ الليل، وما رأيته يزيد على خمسين آيةً في الركعة، وكان لا يمرّ بآية رحمةٍ إلا سأل اللهَ لنفسه، وللمؤمنين والمؤمنات، ولا يمرّ بآية عذابٍ إلا تعوّذ بالله، وسأل الله النجاة لنفسه، وللمؤمنين والمؤمنات».

«وكان قد جزّأ الليل ثلاثةَ أجزاء: الثلث الأول يكتب، والثاني يصلّي، والثالث ينام».

رحم الله الإمام الشافعي، وأبا حنيفة، ومالكاً، وأحمد بن حنبل، وأمثالَهم من مصابيح الدجى، ومنائر الهداية. وما

أحرانا، في بيوتنا، ومدارسنا، ووسائل إعلامنا أن نعيش معهم ويعيشوا معنا، فينفعنا اللهُ بحبّهم، وبدراسةِ سِيَرهم، وتعلُّمِ علمِهم، بدلاً من أن نصبَّ في ثقوبِ الضياع أعمارنا التي هي أنفس ما نملك. وحسبنا الله ونعم الوكيل.

الإمام أحمد بن حنبل

لم يكن الإمام أحمدُ رحمه الله - بالطبع - معصوماً عن الخطأ، لكنه كان عظيماً بكل ما تعنيه هذه الكلمة من آفاق وأعماق: تقرأ سيرتَه فتتضاءلُ نفسُكَ أمامك حتى لكأنك طفلٌ صغيرٌ أمام عملاق، أو نملةٌ أمامَ جبل! إنه دنيا من النبل والمكارم، والسّجايا والمزايا، والنبوغ والعبقرية، والعِلم والعمل، وأشياءَ أخرى.

إنه أحمد بن حنبل رحمه الله، ورضي عنه وأرضاه، وأعلى مقامه عنده، وأكرمنا بصحبته في دار كرامته.

كان أحد مشايخنا رحمهم الله يقول: عجباً لأموات تحيا بذكرهم النفوس، ولأحياءٍ تموت بمجالستهم القلوب!! أما الصِّنفُ الثاني فما أكثره، وأما الصنف الأول فما أقلَّه! ومنه العلمُ الشامخ، أبو عبدالله، أحمدُ بن حنبل، إمام أهل السّنّة، المولودُ عامَ ١٦٤هـ والمتوفى عامَ (٢٤١هـ).

قال الإمام الشافعي، شيخُ الإمام أحمد: «خرجتُ من العراق، فما خلّفتُ بالعراق رجلاً أفضلَ، ولا أعلم، ولا أتقى من أحمد بن حنبل»!

وقال الإمام الحافظ العَلَم يحيى بن معين: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل؛ لا والله ما نقوى على ما يقوى عليه أحمدُ ابن حنبل، ولا على طريقته».

وقال عنه الإمام ابنُ حِبّان، صاحب الصحيح: «كان حافظاً، متقناً، فقيهاً، ملازماً للورع الخفيّ، مواظباً على العبادة الدائمة، أغاث الله به أمة محمد ﷺ، وذلك أنه ثبت في المحنة، وبذل نفسه للّه، فعصمه الله تعالى، وجعله علماً يُقتدى به، وملجأً يُلجأ إليه».

وقال عنه مؤرخ الإسلام الإمام الحافظ الذهبي: «شيخ الإسلام، وسيد المسلمين في عصره، الحافظ الحجّة، كان إماماً في الحديث وضروبه، إماماً في الفقه ودقائقه، إماماً في السنّة وطرائقها، إماماً في الورع وغوامضه، إماماً في الزهد وحقائقه».

- **تمسكه بالسنة:** كان الإمام أحمد رحمه الله شديد التمسّك بالسنة فعلاً وتركاً إلى درجة مُدهشة.

قال: ما كتبتُ حديثاً عن النبي ﷺ إلا وقد عملتُ به. وقد احتجم، وأعطى الحجّام ديناراً (من الذهب) لأنه روى أن رسول

الله ﷺ احتجم وأعطى الحجام ديناراً. واختفى عند إبراهيمَ بن هانئ أيام المحنة ثلاثة أيام، ثم أصرّ على الخروج إلى موضع آخر ليختبئ فيه، وقال: اختفى رسول الله ﷺ في الغار ثلاثة أيام، ثم تحوّل، وليس ينبغي أن نتّبع رسول الله عليه الصلاة والسلام في الرخاء، ونتركه في الشدّة!!.

- **ورع الإمام أحمد:** معنى الورع في الأصل: الكفّ عن المحارم، والامتناع عنها، ثم أصبح: البعد عن الشبهات. روي أنّ أبا بكر الصديق رضي الله عنه قال: «كنّا ندع سبعين باباً من الحلال مخافةَ أن نقع في الحرام»!

وأسارع فأقول: إن هذه الدرجة الرفيعة، والطريقة الصعبة العسيرة التي أخذ العظماء بها أنفسهم لا ينبغي إلزامُ الناس بها.

بل ينبغي للعاملين في حقل الدعوة الإسلامية أن يأخذوا أنفسهم بما يطيقونه من عزائم الدين، وأن يأخذوا الناس بما يتّسع له صدر الإسلام من الرّخص.

عاش الإمام أحمد فقيراً، كثير العيال، ولم يكن له غَلّةٌ إلا ملكٌ وَرِثَه عن أبيه أُجرته في الشهر (١٧) درهماً، يُنفقها

على عياله، ويقنع بذلك حامداً، شاكراً، صابراً، محتسباً. وربما اضطُرّ فَنَسخَ بالأُجرة، ومع ذلك كان لا يرضى أن يأخذ من مال السّلطان.

ومن ورعه في الفقه أنه كان إذا صحّتْ لديه روايات متعددة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لم يحاول الترجيحَ بينها، بل يُثبتُها كلَّها، وتُروى عنه، وليس ذلك عجزاً عن الترجيح كما يظن بعض الناس، فهو إمام في الفقه، لكنه كان يتورع أن يلتزم بقول أحدِهم، ويكونَ الصواب مع غيره!

وبعث الخليفة المأمون مرةً دنانير ذهباً تُقسم على أصحاب الحديث، فما بقي أحدٌ منهم إلا أخذ، ما عدا الإمامَ أحمد فأبى. وأكتفي بهذا القدر القليل الذي يناسب المقام، وإلا فورعه يطول الكلام عنه.

- **زهده رحمه الله:** أساس الزهد قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ**﴾، وعرّفه الإمام أحمد فقال: هو عدم الفرح بإقبال الدنيا، وعدم الحزن على إدبارها. وقد صنّف في الزهد كتاباً عظيماً، أغلبُ الظن - كما قال الحافظ الإمام ابن كثير - أنه كان يأخذ بما أمكنه منه.

قال أبو داود: كانت مجالسُ أحمد مجالسَ آخرة، لا يُذكر فيها شيء من أمر الدنيا، وما رأيت أحمد بن حنبل ذكر الدنيا قطّ.

وقال مرة لابنه صالح: إذا لم يكن عندي قطعةُ - يعني من المال - أفرح! وقال: ما أعدلُ بالفقر شيئاً. وصدق رحمه الله، إذ صبر على الفقر طول عمره.

- وكان رحمه الله عفيفاً، لا يرضى أن يأخذ شيئاً من أحد على شدة حاجة: رَهَنَ نعلَه مرةً عند خباز ليأكل، وأكرى نفسه (أي: اشتغل لناسٍ أجيراً) من الجمّالين، ونسخ بالأجرة، ونَسَجَ التّككَ وباعها، وأبى أن يأخذ مالاً، لا قرضاً، ولا هدية، من شيخه الإمام عبدالرزاق.

غفر الله لأحمد بن حنبل، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، ويالیتنا نحن الذين نقول: إننا حنفيةٌ، أو مالكية، أو شافعية، أو حنابلة، ليتنا نقتدي بأولئك: الأئمة في أخلاقهم، وعاداتهم، ودينهم، وعبادتهم. لا في بعض فقههم فقط، إذن لتغيرّ حال المسلمين!!

أدب الجدل

سنتحدث في هذه المقالة عما يمكن أن نسميّهُ: آدابَ المناقشة وأصولَ الحوار، فإننا لوعرفناها واتبعناها لكان ذلك سبباً مهماً من أسباب ائتلاف قلوبنا.

وقد كتب في هذا الموضوع كثيرون في القديم والحديث منهم الحافظ العلاّمة الإمام الخطيب البغدادي، المتوفى عامَ ثلاثٍ وستينَ وأربع مئةٍ للهجرة رحمه الله، في كتابه القيم: الفقيه والمتفقّه، ومنه نستفيد في حديثنا عما سمّاه أدبَ الجدل. يقول ما معناه:

ينبغي للمحاور، أو المناقش أن يكون قصدُه إيضاحَ الحقِّ وتثبيته دون مغالبة للطرف الآخر. قال الإمام القاضي أبو يوسف، صاحبُ أبي حنيفة: يا قوم أريدوا بعلمكم وجه الله عز وجل، فإني لم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أتواضع إلا علوت، ولم أجلس مجلساً قط أنوي فيه أن أعلو إلا لم أقم حتى أفتَضحَ!

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: ما ناظرتُ أحداً قطّ إلا أحببت أن يوفَّق ويُسدَّد ويعان، وتكونَ عليه رعايةٌ من الله

وحفظ، وما (ناظرتُ) أحداً قط إلا ولم أبالِ: بيَّن اللهُ الحقَّ على لساني أو لسانه! وقال: واللهِ ما ناظرتُ أحداً فأحببت أن يخطئ! وهذا معنى قولهم: ويبني المناظر أمره على النصيحة لدين الله، وللذي يجادله، لأنه أجمعُ في الدين، مع أنّ النصيحةَ واجبةٌ لجميع المسلمين. قال جرير بنُ عبدالله رضي الله عنه: بايعتُ رسول الله ﷺ على النصح لكل مسلم.

وينبغي للمحاور والمناقش والمناظر والمجادل أن يسأل الله تعالى التوفيق إلى الحق والصواب؛ لأنه قد يكون مقتنعاً تماماً أن الحقّ معه في مسألة معينة، ويكون عند الله مُخطئاً. وليَلزَمْ في مجلسه الوقار، والأدب، والصَمت إلا عند الحاجة للكلام. قال عبدالله بنُ المعتز: إذا تمَّ العقل نَقَصَ الكلام. أقول: ويُفهم منه: إذا قلَّ العقلُ كثُر الكلام.

وإن ندّت من أخيه في جداله كلمةٌ أغضى عليها، ولم يُجازه بمثلها، فإن الله تعالى يقول: ﴿**ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّيِّئَةَ**﴾ ويقول: ﴿**وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا**﴾. روي أن رجلاً قال لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: والله إنك ما تقضي بالعدل، ولا تُعطي الجزل، فغضب رضي الله عنه حتى عُرفَ ذلك في وجهه. فقال له رجل إلى جنبه:

يا أمير المؤمنين، ألم تسمعْ قول الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾، فهذا من الجاهلين. فقال سيدنا عمر: صدقت، صدقت. فكأنما كانت ناراً فأُطفئت.

قال الحسن تعليقاً على الآية الكريمة: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا﴾: حلماءُ لا يجهلون، وإن جُهل عليهم حَلُموا.

ومن آداب الحوار: أن لا يتكلم مع المتعصبين، غيرِ المنصفين، الذين إذا وَضَحتْ لديهم الحجة دفنوها، وإذا صحّ لديهم الدليل أنكروه، ومع من يقدِّر أنهم ضيِّقو الأفق، لا يُرجى منهم أن يكونوا باحثين عن الحقِّ، بل يرون الحق والصواب محصورَين فيما يرونه هم، أو أهلُ ناحيتهم، أو رؤساؤهم وعلماؤهم، فإنه لا يُقدَر على نُصرة الحق إلا مع الإنصاف، وترك التعنت والإجحاف. قال الإمام الجليل مالكٌ رحمه الله: ذُلٌّ وإهانةٌ للعلم إذا تكلّم الرجل بالعلم عند من لا يُطيعه.

ومن آداب الحوار عدم الإكثار في الكلام؛ لأنه يُشتّت الأذهان، ويدعو إلى الملل، ومن كثرُ كلامُه كثر خَطَؤُه. ولا يرفعُ صوته. وقد حُكي أن رجلاً من بني هاشم اسمه عبدُ

الصمد تكلّم عند الخليفة المأمون فرفع صوته، فقال له المأمون: لا ترفع صوتك يا عبدالصمد! إنّ الصواب في الأسدِّ لا في الأشَدّ. يريد: في الأسدّ الأحكم رأياً، لا في الأشدّ صياحاً. وبالمقابل: فلا يخفض صوته بحيث لا يسمعه الحاضرون، بل يكون مقتصداً بين ذلك.

ويجب على المحاور إصلاحُ منطقه، وتجنبُ الخطأ في الكلام، والإفصاحُ عن بيانه، فإنّ ذلك عونٌ له في مناظرته. ألا ترى إلى استعانة سيدنا موسى عليه الصلاة والسلام بأخيه عليه السلام إذ قال: ﴿**وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي**﴾ أي: عَوْناً، وقال: ﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي**﴾.

قال الخطيب البغدادي رحمه الله: وينبغي (للمناظر) أن يواظب على مطالعة كتبه عند وحدته، ورياضة نفسه في خلوته؛ بذكر السؤال والجواب، وحكاية الخطأ والصواب، لئلا ينحصر في مجالس النظر، إذا رمقته أبصار مَن حضر. سُئل الشافعي رحمه الله: مَنْ أقدر الناس على المناظرة؟ فقال: من عوّد لسانه الركض في ميدان الألفاظ، ولم يتلعثم إذا رمقته العيون بالألحاظ، ولا يكون رخيَّ البال، قصيرَ الهمة، فإن

مدارك العلم صعبة، لا تنال إلا بالجهد والاجتهاد، ولا يستحقر خصمَه لصغره، فيسامِحَه في نظره، بل يكون على نهج واحد في الاستيفاء والاستقصاء؛ لأن ترك التحرّز والاستظهار يؤدي إلى الضعف والانقطاع.

قال عبدالله بن المعتز: إنما يقتل الكبارَ الأعداءُ الصغارُ، الذين لا يُخافُون فيُتَّقَون، ولا يُؤبه لهم وهم يكيدون. قال الشاعر:

لا يستخفَّنَّ الفتى بعدوه

أبداً وإن كان العدو ضئيلا

إن القذى يؤذي العيونَ قليلُه

ولربما جرح البعوضُ الفيلا

ومن النصائح المهمة التي يقدمها الخطيب البغدادي رحمه الله، قوله: وينبغي (للمحاور) أن لا يكون معجباً بكلامه، مفتوناً بجداله، فإن الإعجاب ضدٌّ الصواب، ومنه تقع العصبيّة، وهو رأس كلّ بليّة. قال التابعي الجليل مسروق بنُ الأجدع، أعلمُ أصحابِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه: بحسب امرئٍ من العلم (أي: يكفيه من العلم) أن يخشى الله، وبحسب

امرئ من الجهل أن يُعجب بعلمه. وقال الحسن رحمه الله: لو كان كلامُ ابنِ آدمَ كلُّه صدقاً، وعملُه كلُّه حسناً يوشك أن يُجنّ! قالوا: وكيف يجن؟ قال: يعجب بعلمه. فالعُجب - كما يقول ابن المعتز-: شرّ آفات العقل.

وسأنقل للقارئ الكريم بعد سطور كلاماً ذا صلة بهذا الموضوع، للإمام الماوردي الشافعي، أقضى قضاةِ عصره، الذي توفي عام خمسين وأربع مئة للهجرة رحمه الله، من كتابه: (أدب الدنيا والدين). ولكني - قبل ذلك - سأذكر شيئاً عجيباً من إخلاص هذا الإمام أكرم الله مثواه.

ذكر ابنُ خلكان في كتابه (وفيات الأعيان) أن الإمام الماوردي صنف كثيراً من الكتب، لكنه لم يُبْرِزْ منها شيئاً في حياته، وإنما جمعها كلَّها في موضع، فلما دنت وفاته قال لشخص يثق به: الكتب التي في المكان الفلاني كلّها تصنيفي، وإنما لم أظهرها لأني لم أجد نيةً خالصة لله تعالى، فإن عاينتُ الموت، ووقعتُ في النزع، فاجعل يدك في يدي، فإن قبضتُ عليها وعصرتُها فاعلمْ أنه لم يُقبل مني شيء منها، فاعمد إلى الكتب وألقها في دجلة ليلاً، وإن بسطتُ يدي ولم أقبض على يدك، فاعلم أنها قبلت، وأني قد ظفرت بما كنت

أرجوه من النيّة الخالصة. قال ذلك الشخص فلم يقبض على يدي، فعلمت أنها علامة القبول إن شاء الله. (وأرجو أن تكون القصة صحيحة)؟

أما ما قاله العلامة الماوردي رحمه مما يتصل بموضوعنا فهو أول حديثه عن أخلاق العلماء، قال: فأما ما يجب أن يكون عليه العلماء من الأخلاق: فالتواضع ومجانبة العُجب؛ لأن التواضعَ عَطوف، والعُجبَ مُنفّر، وهو بكل أحد قبيح، وبالعلماء أقبح؛ لأن الناس بهم يقتدون. وكثيراً ما يُداخلهم العجب لتوحُّدِهم بفضيلة العلم، ولو أنهم نظروا حقّ النظر، وعملوا بموجب العلم، لكان التواضعُ بهم أولى، ومجانبةُ العُجب بهم أحرى؛ لأن العُجب نقصٌ يُنافي الفضل، فلا يَفي ما أدركوه من فضيلة العلم بما لحقهم من نقص العُجب. وعلّة إعجابهم نظرُهم إلى كثرة مَنْ دونَهم من الجهال، وانصراف نظرهم عمَّن فوقهم من العلماء، فإنه ما من عالم إلا وسيجد من هو أعلم منه. قال تعالى ﴿**وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ**﴾؛ قال أهل التأويل: فوق كل ذي علم مَن هو أعلم منه حتى ينتهيَ ذلك إلى الله تعالى.

فإذا لم يكن إلى الإحاطة بالعلم سبيل فلا عار أن يجهل الإنسان بعضَه، ولا ضرر أن يقول فيما ليس يعلم: لا أعلم. قال ابن العميد رحمه الله:

من شاء عيشاً هنيئاً يستفيد به
في دينه ثم في دنياه إقبالا
فلينظرنَّ إلى من فوقه أدباً
ولينظرنّ إلى من دونه مالا

أيها القارئ الكريم، نرجع إلى ما قاله الخطيب البغدادي رحمه الله في كتابه الفقيه والمتفقه، مما قدرنا أنّ في اتباعه خُطوةً في درب الائتلاف، عند حديثه عن أدب الجدل والحوار. قال ما معناه:

وإذا وقع لأحد المتحاورين في أول كلام صاحبه معنى يخالفه فلا يعجل بالحكم أو بالرد، فربما كان في آخره ما يُبيّن أن الغرضَ بخلاف ما ظهر له أولاً، فينبغي أن يتثبّت إلى أن ينقضي الكلام. وبهذا أدّب الله تعالى نبيَّه ﷺ في قوله سبحانه: ﴿**وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا**﴾.

قال ابن كثير رحمه الله: أي: بل أنصت، فإذا فرغ الملك من قراءته عليك فاقرأه بعده.

ويكون نطقه بعلم، وإنصاتُه بحلم، ولا يعجل إلى جواب، ولا يهجم على سؤال، ويحفظ لسانه من إطلاقه بما لا يعلم، ومن مناظرته فيما لا يفهمه، فإنه ربما أخرجه ذلك إلى الخجل والانقطاع، فكان فيه نقصُه وسقوطُ منزلته عند من كان ينظر إليه بعين العلم والفضل، والعرب تقول: عَييّ صامتٌ خيرٌ من غبيّ ناطق. قال الشاعر:

وكائن ترى من صامتٍ لك مُعجبٍ

زيادتُه أو نقصُه في التكلم

لسان الفتى نصف ونصف فؤاده

فلم يبق إلا صورة اللحم والدم

وقال حكيم من الحكماء لابنه: يا بني تعلّمْ حسن الاستماع كما تتعلم حسن الكلام، فإن حسنَ الاستماع إمهالُكَ المتكلم حتى ينتهي من حديثه، والإقبالُ عليه بوجهك، وعدمُ مقاطعته في الحديث وإن كنت تعرفه.

أيها القارئ الكريم:

إننا نبذل في هذه الصفحات قصارى جهدنا في التعرف على أي شيء - مهما صَغُر - يزيد الائتلاف بين المسلمين، الذين استشرى الخلاف بينهم، فأدَّى إلى ضعفهم، وإذلالِ عدوهم لهم، وما نراه من قوارعَ تحل بهم صباح مساء، وهم لا يتعظون! وإنا لله وإنا إليه راجعون!

وإن أغلب المسلمين لا يلومون أنفسهم على ما هم فيه من البؤس، ولا يدركون أنه نتيجة لأسباب كامنة في أنفسهم، بل يلقون باللوم على الدول الكبرى، والقوى العظمى، والمؤامرات الحقيقية والمتوهمّة، وما لم يُعرف السبب فلا يمكن إزالة النتيجة، ولن يصل إلى مكة من يسير في الطريق المؤدية جدة، مهما كانت سيارته ممتازة، وقيادته حكيمة!!

لم يسلم من ألسنة الناس أحد

كثيراً ما نقرأ في بعض الكتب القديمة والحديثة كلاماً فيه انتقاص، وربما شتمٌ، وتضليل، وتفسيقٌ لعلماءَ نعرفهم بالإمامة والعلم، كالأئمة الأربعة الأعلام، وغيرهم، فنقع في حيرةٍ وتعجب، وربما وقع في قلوبنا كراهية لهم ولمن يحبهم ويتبعهم، وهذا من أعظم أسباب الاختلاف والتفرق بين المسلمين، فكيف نتعامل مع هذا الأمر.

أولاً: ينبغي أن نعلم أنه لم يسلم من ألسنة الناس أحد. فَرَبُّ العزة جلّ جلاله قال عنه اليهود: ﴿**إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ**﴾، ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ**﴾، كذلك لم يسلمْ نبيٌّ كريم من وصفِ قومه له بأقبح الصفات: ﴿**وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾، ﴿**قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن قَوْمِهِ إِنَّا لَنَرَاكَ فِي سَفَاهَةٍ وَإِنَّا لَنَظُنُّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ**﴾ ﴿**وَلَقَدِ اسْتُهْزِئَ بِرُسُلٍ مِّن قَبْلِكَ...**﴾، ﴿**وَقَالَ الْكَافِرُونَ هَذَا سَاحِرٌ كَذَّابٌ**﴾، ﴿**كَذَلِكَ مَا أَتَى الَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ**﴾، فإذا لم يسلم من ألسنة الناس أنبياءُ الله عليهم الصلاة والسلام، فهل نتوقع أن يسلَم مَن دونهم؟ هذا مع الإقرار بالفرق: أن

الذين تكلموا في الله ورسله كافرون، والذين تكلموا فيمن عداهم كثير منهم مسلمون.

ثانياً: العلماء والأئمة بشرٌ غير معصومين، ولهم أخطاء كبيرة أو صغيرة قد تتضاءَل أمام مزاياهم وحسناتِهم. ويجب علينا أن لا نذكر أخطاءهم إلا لفائدة وأن نستغفر لهم عليها، وأن نذكر مزاياهم وندعوَ لهم من أجلها، لكنّ بعض الناس لا يطبقون هذه النصيحة.

وقد نقل في هذا المعنى الإمامُ الحافظُ أبو عُمرَ يوسفُ ابنُ عبدِ البر في كتابه الرائع: (جامع بيانِ العلم وفضله) أقوالاً لعدد من العلماء يحسن إيراد بعضها. منها قول سيد التابعين سعيد بين المسيِّب رحمه الله: «ليس من عالم ولا شريفٍ ولا ذي فضل إلا وفيه عيب، ولكن من كان فضلُه أكثرَ من نقصه ذهب نقصُه لفضله. كما أن من غلب عليه نقصانُه ذهب فضلُه».

وقول الإمام سفيانَ الثوريِّ رحمه الله: «ليس يكاد يُفلتُ من الغلط أحد؛ فإذا كان الغالبَ على الرجل الحفظُ فهو حافظ وإن غلِط، وإذا كان الغالبَ عليه الغلطُ تُرك».

وقريب من هذا قولُ العلامة ابن القيّم رحمه الله: «... فلو كان كل من أخطأ أو غلط تُرِكَ جملةً، وأهدرت محاسنُه لفسدت العلومُ والصناعات..»، وقولُ الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله: «والمنصف من اغتفر قليل خطأ المرءِ في كثير صوابه».

وقول الإمام الذهبي رحمه الله: «ولو أنّا كلّما أخطأ إمامٌ في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفوراً له قُمنا عليه وبدّعناه، وهجرناه لما سلم معنا (أحد من الأئمة).. فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة».

قال الإمام الشافعي رحمه الله: «ليس إلى السلامة من الناس سبيل، فانظر الذي فيه صلاحُك فالزمْه».

وقال الإمام الذهبي في ترجمة الإمام الشافعي رحمهما الله: «ونال بعض الناس منه غضاً، فما زاده ذلك إلا رفعةً وجلالةً، ولاح للمنصفين أن كلام أقرانه فيه بهوى، وقلَّ من برّز في الإمامة وردَّ على من خالفه إلا عودي، نعوذ بالله من الهوى».

إن الخوض في أعراض الناس من الكبائر، وفي أعراض العلماء أكبر وأخطر، فلماذا نورّط أنفسنا في أمر لن نُسأل

عنه يومَ القيامة؟ أليس السكوتُ أسلم؟ فإن دعت الضرورة للجرح والتعديل فلا بُدّ من التثبت الشديد في النقل. وعلى العاقل أن لا يغترّ بالكلام المتناقل بين الناس. يقول الدكتور مصطفى السباعي رحمه الله:

«والجماهير دائماً أسرع إلى إساءة الظنّ من إحسانه، فلا تصدّق كل ما يقال ولو سمعتَه من ألف فمٍ، حتى تسمعه ممن شاهده بعينه، ولا تصدق من شاهد بعينه حتى تتأكد من تثبّته فيما يشاهد، ولا تصدّق من تثبت فيما يشاهد حتى تتأكد من براءته من الهوى والكذب؛ ولذلك نهانا الله عزّ وجلّ عن الظن، وعدّه إثماً لا يغني من الحق شيئاً».

ومن التثبت - إذن - التأكد من عدم وقوع خطأ. يقول الإمام ابن تيمية رحمه الله في فتاواه: «وكثير من الناقلين ليس قصدُه الكذب، لكن المعرفة بحقيقة أقوال الناس من غير نقل ألفاظهم، وسائر ما به يُعرف مرادهم قد يتعسّر على بعض الناس، ويتعذّر على بعضهم».

وقال الإمام السبكي رحمه الله: «كثيراً ما رأيت من يسمع لفظةً فيفهمها على غير وجهها، فيُغيرُ على الكتاب والمؤلف، ومن عاشره واستنّ بسُنته... مع أن المؤلف لم يُرد ذلك الوجهَ الذي وصل إليه هذا الرجل».

دعوة إلى السنة في تطبيق السنة

«دعوة إلى السنة في تطبيق السنة» تعبيرٌ ماهر شدّ انتباهي وأنا أقرؤه عنواناً لكتاب لطيفِ الحجم لا تزيد صفحاته على المئة إلا بقليل. ثم رغبني في الكتاب أن مؤلفه أستاذٌ في الحديث وعلومه، وفوق ذلك كان عميداً للمعهد العالي للدعوة الإسلامية بالمدينة المنورة، كل ذلك جعلني أقرأ باهتمام كتابَ الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرُّحيلي، وأجدُ فيه فوائد كثيرةً لنا ونحن نحاول إلقاء بعضِ الأضواء على فقه الائتلاف.

ذكر المؤلف الفاضل في مُفتَتح الكتاب ما رُوي عن أمِّ المؤمنين، الصدّيقة المطهرة، بنتِ الصديق، عائشةَ رضي الله تعالى عنها وأرضاها، «ما أمر الله عباده بما أمر إلا وللشيطان فيه نزعتان: إما إلى غُلوٍّ وإما إلى تقصير، فبأيِّهما ظَفِرَ قَنع». ثم قال:

إن المقصود من هذا الموضوع هو تأكيد الدعوة إلى السنة بصورة مؤكدة تتناول اتباع السنة شكلاً ومضموناً، ومَنهجاً وأسلوباً... ويُراد منه تأكيد ضرورة الاهتداء بالسنة في تطبيق

السنة، وفي الدعوة إليها، إنه ليس دعوة إلى حفظ السنةِ ونشرِها فقط، ولكنه دعوة إلى فقه السنة فقهاً صحيحاً، وذلك شرط أساسي للاستمساك بالسنة وتقديرها حقَّ قدرها.

إن هذا الموضوع نقدٌ لمنهجنا وأسلوبنا في الدعوة إلى السنة، يراد منه النصيحة الواجبةُ لهذا الدين، وليس حديثي موجَّهاً لنقد شخص أو أشخاص، أو جماعة، إنما هو لنقد أخطاءٍ شائعة أو واقعة فينا، يلزمنا التنبّه لها، والرجوع عنها. واعتناء عدد منا بالسنة، والدعوة إليها أمر حميد، بيد أنه لا يمنع النقد ابتغاء النصيحة والتصحيح، بل يوجبه. ونبادر فنقول: إن مرادنا بالسنة في هذا الحديث هو ما يقابل الفرضَ من فروع الأحكام الشرعية الثابتة عن النبي ﷺ، وتتردد بين السنة المؤكدة والاستحباب.

ويمضي الدكتور الرُّحيلي قائلاً: إنّ هناك داءَين لهما أثر كبير في حياتنا تجاه التمسك بالسنة على مختلف أحقاب التاريخ الإسلامي، هما:

أولاً: الإعراض عن السنة، أو التساهل في الاستمساك بها، لأي سبب من الأسباب التي قد لا تخرج عن الجهل، أو ضعف الإيمان.

ثانياً: التمسكُ بها على غير بصيرة، ودون فقه لها، واهتداء بهديها في التطبيق السّلوكي لها، أو الدعوة إليها، أو الاهتمام بأخذ بعضها على حساب بعضها الآخر. قال: وهذا الثاني هو موضوع هذه السطور.

وتحت عنوان: نظراتٌ نقدية لمنهجنا وأسلوبنا في الأخذ بالسنة والدعوة إليها يقول المؤلف الفاضل: الحاجة ضرورية لمراجعة منهجنا وأسلوبنا الدعويين اللذين نتبعهما في الدعوة إلى السنة والعقيدة، وعند المراجعة سيتّضح لنا أن أهمّ ما نحتاجه الآن في ذلك: الحكمةُ، والاستفادة من سِيَر السلف الصالح وتجاربهم، وقبل ذلك: الاهتداءُ بالهدي النبوي الأرشد في مَنهج الدعوة وأسلوبها، بيد أنه **لا بدّ من اتهام النفس، ومراجعتها، والتواضع في هذا الطريق.**

يُنكر بعضنا أن يُنتقَد رأيُه، أو أن يُنبَّه إلى خطئه لحجةٍ غريبة واهية، هي أنه يدعو إلى الكتاب والسنة؛ لذلك لا يصحّ نقدُه! وهذه مغالطةٌ، وتعامٍ عن الواقع (لأن النقد موجّهٌ إلى فهمه الشخصي وتطبيقه، لا إلى نصوص الكتاب والسنة، وفرق كبير بين النص وتفسير النص) فالوحي معصومٌ، لكنّ الفهم والتطبيق غيرُ مَعصومَيْن. والنقد المنصف البنّاء - على

كل حال - لا ينكر الإيجابيات، ووجود الإيجابيات لا ينفي السلبيات، (بل إن وجود الإيجابيات ينبغي أن يدفعنا إلى الإكثار منها، والإقلالِ مما يُنقص من قدْرها، في سعينا الحثيثِ نحو الكمال، الذي لا يمكن لنا أن نصل إليه. ولا يجوز لنا التوقفُ عن السّير إليه!).

يقول المؤلف: بعضُنا يدعو الآخرين إلى العقيدة أو السنة متلبساً بشيء من العُجب الذي يصدّ الآخرين عن قبول الدعوة. مَثَلُهُ في ذلك مَثَلُ الذي يدعو غيره إلى داره ليكرمه، فيقدّم له الضيافة بشيء من الفخر والاعتزاز... فتنقبض نفسه عن كرمه وضيافته، ويتمنى لو أنه لم يكن قد دخل داره.

وبعضنا عنده ظاهرية في فهم السنة، إذ لا يفهمها إلا أنها في الأعمال الظاهرة، ولعل أهمَّها في نظره اللحيةُ وتقصير الثوب (ولا مجادلة في أنهما أمران مطلوبان)، وإذا نظر إلى من طبق هذه الأعمال قال عنه: إنه متبع للسنة. كأنه لا يعلم أن السنة المتصلة بالمظهر إنما يجب أن تكون دِلالةً صادقة على السنن المتصلة بالقلب، فمن أتى بهذه وهذه فهو المتبع للسنة، ولعل السنن الظاهرة ليست بأولى في

أهميتها من السنن الأخرى؛ كأعمال القلوب من حبّ، وبغض، وتواضع، وحلم، وخوف، ورجاء، وعِفة، ورحمة...

هذا ما وقع عليه الاختيار من الكتاب، نسأل الله أن ينفعنا به، وأن يجزي مؤلفه خير الجزاء.

الخلاف بين المذاهب والتعصب المذهبي

نشرت (مجلة المجمع الفقهي) - التي تصدرها رابطة العالم الإسلامي - في عددها الثاني للسنة الأولى قراراً لمجلس المجمع الفقهي أصدرهُ في دورته العاشرة المنعقدة عام ١٤٠٨هـ بشأن موضوع الخلاف الفقهي بين المذاهب، والتعصب المذهبي عند بعض أتباعها، وقّعه سبعة عشر عضواً يمثلون طائفة كبيرة من علماء العالم الإسلامي، لعلّ من أشهرهم عندنا شيوخنا الأجلةَ الأعلام: عبدالعزيز بن باز، وأبا الحسن الندوي، ومصطفى الزرقاء.. رحمهم الله جميعاً وأكرم مثواهم، وغيرهم من العلماء الفضلاء.. ومن هذا القرار الحكيم أقتبس للقارئ الكريم بعضَ ما جاء فيه:

نظر المجلس في موضع الخلاف الفقهي بين المذاهب المتبعة، وفي التعصب الممقوت من بعض أتباع المذاهب لمذهبهم، تعصباً يخرج عن حدود الاعتدال، ويصل بأصحابه إلى الطعن في المذاهب الأخرى وعلمائها.

واستعرض المجلسُ المشكلاتِ التي تقع في عقول الناشئة العصرية، وتصوراتِهم حول اختلاف المذاهب، الذي لا يعرفون

معناه ومبناه، فيُوحي إليهم المضلِّلون بأنه ما دام الشرع الإسلامي واحداً، وأصولُه من القرآن العظيم والسنة النبوية الشريفة الثابتة متّحدةً أيضاً، فلماذا اختلاف المذاهب، ولمَ لا تُوحَّد حتى يصبح المسلمون أمام مذهب واحد، وفهمٍ واحد لأحكام الشريعة؟!

كما استعرض المجلس أيضاً أمر العصبية المذهبية، والمشكلات التي تنشأ عنها، ولا سيّما بين أتباع بعض الاتجاهاتِ الحديثة اليوم... حيث يدعو أصحابها إلى خط اجتهادي جديد، ويطعنون في المذاهب القائمة التي تلقّتها الأمة بالقبول من أقدم العصور الإسلامية، ويطعَنون في أئمتها، أو بعضِهم - ضلالاً - ويوقعون الفتنة بين الناس!!

وبعد المداولة في هذا الموضوع، ووقائعه، وملابساته ونتائجه في التضليل والفتنة، قرر المجمع الفقهي توجيه البيان التالي إلى كلا الفريقين: المضلِّلين والمتعصّبين؛ تنبيهاً، وتبصيراً:

أولاً: حول اختلاف المذاهب:

إن اختلاف المذاهب الفكرية القائمَ في البلاد الإسلامية نوعان: اختلاف في المذاهب الاعتقادية، واختلاف في المذاهب الفقهية.

فأما الأول، وهو الاختلاف الاعتقادي، فهو في الواقع مصيبة جرّت إلى كوارث في البلاد الإسلامية، وشقّت صفوف المسلمين، وفرّقت كلمتهم، وهي مما يؤسف له، ويجب أن لا يكون، وأن تجتمع الأمة على مذهب أهل السنة والجماعة الذي يمثل الفكر الإسلامي النقي السليم في عهد رسول الله ﷺ، وعهد الخلافة الراشدة، التي أعلن الرسول عليه الصلاة والسلام أنها امتداد لسنته بقوله: «**عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسّكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**».

وأما الثاني، وهو اختلاف المذاهب الفقهية في بعض المسائل فله أسباب علمية اقتضته، ولله سبحانه في ذلك حكمة بالغة، ومنها: الرحمة بعباده، وتوسيع مجال استنباط الأحكام من النصوص. ثم هي بعد ذلك نعمة وثروة فقهية تشريعية تجعل الأمة الإسلامية في سعة من أمر دينها وشريعتها، فلا تنحصر في تطبيق حكم شرعي واحد حصراً لا مناص لها منه إلى غيره، بل إذا ضاق بالأمة مذهب أحد الأئمة الفقهاء في وقت ما، أو في أمر ما، وجدت في المذهب الآخر سعة ورفقاً ويسراً، سواء كان ذلك في شؤون العبادة أم

في المعاملات، وشؤون الأسرة، والقضاء، والجنايات، على ضوء الأدلة الشرعية.

ويمضي المجمع الفقهي في بيانه قائلاً:... إن هذا الاختلاف لا يمكن أن لا يكون؛ لأن النصوص الأصلية كثيراً ما تحتمل أكثر من معنى واحد، كما أن النص لا يمكن أن يستوعب جميع الوقائع المحتملة؛ لأن النصوصَ محدودة، والوقائع غيرُ محدودة.. فلابد من اللجوء إلى القياس، والنظر إلى عِلل الأحكام، وغَرَض الشارع، والمقاصد العامة للشريعة، وتحكيمها في الواقع، والنوازل المستجدّة.

وفي هذا تختلف فهوم العلماء، وترجيحاتهم بين الاحتمالات، فتختلف أحكامهم في الموضوع الواحد، وكلٌّ منهم يقصدُ الحقَّ ويبحث عنه، فمن أصاب فله أجران، ومن أخطأ فله أجر واحد، ومن هنا تنشأ السّعة ويزول الحرج.

ثانياً: وأما تلك الفئة الأخرى التي تدعو إلى نبذ المذاهب، وتريد أن تحمل الناس على خط اجتهادي جديد لها، وتطعن في المذاهب الفقهية القائمة، وفي أئمتها، أو بعضهم ففي بياننا الآنف.. ما يوجب عليهم أن يكفّوا عن هذا الأسلوب البغيض الذي ينتهجونه، ويضلّلون به الناس، ويشقّون

صفوفهم، ويفرّقون كلمتهم، في وقت نحن أحوج ما نكون إلى جمع الكلمة في مواجهة التحديات الخطيرة من أعداء الإسلام، بدلاً من هذه الدعوة المفرّقة التي لا حاجة إليها.

أيها القارئ الكريم:

يقول الدكتور إدوارد دوبونو، أشهر متخصص في تعليم التفكير في العصر الحديث في كتابه: قبعات التفكير السّت: «قد يعجب الكثيرون منا من اليابانيين: كيف لا يجادلون! ولعلهم أيضاً يعجبون من الشعوب الأخرى: لماذا تجادل؟! يأتي اليابانيون للاجتماع وليست لديهم أفكار مسبقة، يأتون للاستماع قبل الاجتماع، يأتون للاستفادة، والبحث عن الحقيقة، ويقدم كل واحد منهم معلوماته الموضوعية، فتتشكل - بالتدريج - قراراتُهم الأقربُ إلى الصواب، التي أسهم الجميع في بنائها، وبالتالي يتبنّونها». وأقول: فأي الفريقين أحقُّ بالحكمة: الذين عبدوا بوذا وكونفوشيوس، واتخذوا مع الله آلهة، أم الذين أرسل الله فيهم رسولاً منهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، ويعلمهم ما لم يكونوا يعلمون؟!

سؤال حزين لا يحتاج إلى جواب.

«ما أريكم إلا ما أرى»!؟

في سورة غافر يَقُصُّ القرآن الكريم علينا طرفاً من قصة موسى عليه الصلاة والسلام مع فرعون، وفيها قوله: ﴿... **ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ...**﴾، وردُّ مؤمنِ آلِ فرعون: ﴿... **أَتَقْتُلُونَ رَجُلاً أَن يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ...**﴾ وجوابُ فرعون: ﴿... **مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ**﴾، وهو موقف أكثر الطغاة الجبابرة في كل عصر ومِصر، سواءٌ كانوا صغاراً أم كباراً، حكاماً أم محكومين. فهم يرون أن الحقَّ معهم، وأنّ من خالفهم يخالف الحقَّ.

ونحن لا نعتب على الكفرة والطغاة إذا قالوا مثل هذا الكلام، فكفرهم وطغيانهم أكبر وأخطر، ولكننا نعتب على أنفسنا عندما نلبَسُ هذا الثوب الفكري بقصد أو بغير قصد، ونشعر باحتكار الصواب، وأن الذي يخالفنا في الرأي مخطئ.

فعلى مستوى الأسرة نجد الأب دائماً على صواب، وعلى مستوى المدرسة: المعلمُ دائماً مع طلابه على صواب، وكذلك المدير مع المعلمين، والرئيس في الشركة والمصنع مع

المرؤوسين، ومن أكثر ما يؤسف له أن تنتقل هذه العدوى إلى صفوف طلاب العلم الشرعي، بل إلى بعض العلماء، الذين يرون أن فهمهم للقرآن والسنة هو مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ، بدليل هجومهم على من يخالف فهمَهم، وما أكبرَ هذا الخطأَ وأشنَعه، خاصةً من علماء الشريعة المطهرة!!

وهذا الداء قديمٌ جداً، وقدمه لا يعطي حجةً لمن يفعله في وقتنا الحاضر. فهذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله قيل من الكذب في حقه والافتراء عليه ما يندى له الجبين، وهذا الإمام مالك رحمه الله يقول عنه إمام مثله معاصر له: يستتاب مالك وإلا يضرب عنقُه، وهذا الإمام الشافعي رحمه الله يدعو عليه أكبر أصحاب مالك في مصر أن يُهلكه الله حتى لا يذهب مذهبُ إمامه، وهذا الإمام أحمد رحمه الله ذاق من أصناف العذاب والبلاء ألواناً.. كل ذلك لماذا؟ للمخالفة في الرأي، ومَن القائل أو المحرض؟ علماءُ الله أعلم بقلوبهم وعقولهم، سواءٌ كان اسم أحدهم ابنَ أبي ذئب أم ابنَ أبي دؤاد!

إننا نعيش اليوم فتنة التطرّف التي أدت إليها أسباب كثيرة، منها: الاعتقاد بأن ما أراه أنا، أو ما يراه شيخي، أو ما

يراه علماء بلدي، أو ما يراه الأئمة الذين أُجلُّهم هو الحقّ والصواب في أحكام الشريعة المطهرة، وأن الذي يخالفني مخطئ. يا سبحان الله! كيف أجزم وأقطع في مسائلَ اختلف فيها عشرات من الأئمة الأعلام على مرّ القرون.... أجزمُ وأقطع بأن الرأيَ الذي أعتقده هو الحق، وليس بعده إلا الضلال! ألم أقرأ في كتبِ أكثر علمائنا وأئمتنا - بعد أن يجتهدوا في بيان دليل أقوالهم - قولَهم: «والله تعالى أعلم». أي: أن الله سبحانه أعلمُ بالصواب؛ وأنهم ربما يكونون مخطئين، وأنا بلسان حالي أقول: وأنا أعلم بالصواب، لأن كل رأي يخالف رأيي (خطأ)، وإذا كان في مسألة فرعية أو جزئية من مسائل العقيدة فهو (ضلال)، أُسفّه أهله، وأضلل وأبدع أصحابه، وعندئذ أصبح من غير أن أشعر على مذهب فرعون: ﴿... مَا أُرِيكُمْ إِلاَّ مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلاَّ سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ ولو شئت أن آتي بعشرات الأدلة والأمثلة التي توضّح قولي لفعلت، ولكن نفوس الكثيرين ستغلي بالغضب، وسيكونُ هذا المقال سبباً لاختلاف جديد، وصاحبُه يزعم أنه يريد ائتلاف القلوب، واقتراب العقول.

إن الصفحاتِ المشرقة الوضاءة في تاريخنا كثيرة جداً بحمد الله، وإن الأخيار الأبرار من العلماء في عصرنا

موجودون بفضل الله، وبهؤلاء يحسن بنا أن نقتدي. ولا بأس أن أعيد بعض ما يناسب المقال من شواهد سبق ذكرها، هي وثيقة الصلة بما نحن فيه.

كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله يقول: قولنا هذا رأي، وهو أحسنُ ما قدرنا عليه، فمن جاءنا بأحسن من قولنا فهو أولى بالصواب منا. وسئل الإمام مالكٌ رحمه الله عن ثمانٍ وأربعين مسألةً فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري! وقال الإمام الشافعي رحمه الله: ما ناظرت أحداً فأحببت أن يخطئ، ولم أبال بيّن الله الحق على لساني أو لسانه، وما ناظرت أحداً قط إلا أحببت أن يوفق، أو يُسدد، أو يعان، ويكونَ له رعايةٌ من الله وحفظ. أما الإمام أحمد رحمه الله فكان من ورعه في الفقه أنه كان إذا صحّت لديه رواياتٌ متعددة عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، لم يحاول الترجيح بينها، بل يثبتها كلَّها، وتروى عنه، وليس ذلك عجزاً منه عن الترجيح كما يظن بعض الناس، فهو إمام في الفقه، لكنه كان يتورع أن يلتزمَ أو يُلزم الناس بقول، ويكون الصواب خلافَه.

وبعد: فأرجو أن لا أكون قد ارتقيت مرتقى صعباً لست له بأهل. لكنّ شفيعي أنني لم آتِ بقول من عند نفسي، ومع

ذلك فإن أخطأتُ فأستغفر الله، وأعتذر لمن يقرأ هذه السطور، وإن أصبت فالحمد لله وليِّ كل نعمة، وحسبي أن أردد مع نبي الله شعيب عليه الصلاة والسلام قوله: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

المشقة تجلب التيسير

محور هذا المقال قاعدة فقهية جليلة لا يزيد عدد كلماتها على ثلاث هي: «المشقة تجلب التيسير». وكما أن هناك في النحو قواعدَ، تتعلق - مثلاً - بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فهناك أيضاً قواعد في الفقه عرفها شيخنا الجليل الفقيه مصطفى الزرقا رحمه الله في كتابه القيّم: «المدخلُ الفقهيُّ العام» بأنها: «أصول فقهية كلية، (صِيغت) في نصوص موجزة دستورية، تتضمّن أحكاماً تشريعية عامة، في الحوادث التي تدخل تحت موضوعها». ومع بساطة التعريف فقد يصعب فهمه على من لم يألف أسلوب الفقهاء. ولكنْ لا بأس إن شاء الله، فالمثال الذي ستدور هذه المقالة حوله - وهو القاعدة الفقهية: المشقة تجلب التيسير - سيوضّح التعريف، ويجلّي الموضوع، بعون الله تعالى.

هذه القاعدة أصل عظيم من الأصول الشرعية. قال الإمام الشاطبي (المتوفى عام ٧٩٠هـ) رحمه الله، في كتابه العظيم: «الموافقات في أصول الشريعة»: «إن الأدلة على رفع الحرج في هذه الأمة بلغت مبلغ القطع».

وهذه القاعدة فيها تفسير للأحكام التي روعي فيها التيسير والمرونة، وأن الشريعة لم تكلف الناس بما لا يطيقون، أو بما يوقعهم في الحرج، وبما يتعارض مع طبائعهم، وأن المراعاة والتيسير والتخفيف مرادة ومطلوبة في هذا الدين.

وقد دلت على هذه القاعدة آياتٌ كريمة وأحاديثُ شريفة عديدة، منها قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾، وقوله سبحانه: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ**﴾ ، وقول النبي عليه الصلاة والسلام: «**إن الدين يسر...**»، وقوله: «**يسّروا ولا تعسّروا، وبشروا ولا تنفروا**». ولأهمية هذا المعنى عقد الإمامُ العلَمُ البخاريُّ رحمه الله، في كتابه الفريد الصحيح باباً بعنوان: الدين يُسر، وقول النبي ﷺ: «**أحب الدين إلى الله الحنيفية السّمحة**».

أيها القارئ الكريم: روى الإمام البخاري رحمه الله، عن جابر بن عبدالله رضي الله تعالى عنه قال: كان رسول الله ﷺ في سفر، فرأى زحاماً، ورجلاً قد ظُلّل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، قال: «**ليس من البرّ الصيامُ في السفر**» وفي رواية أخرى: «**وعليكم برخصة الله التي رخّص لكم**».

قال الإمام ابنُ دقيق العيد في كتابه: «إحكام الأحكام» تعليقاً على هذا الحديث: «يستحب التمسّك بالرخصة إذا دعتِ الحاجةُ إليها، ولا تُتركُ على وجه التشديد على النفس، والتنطعِ، والتعمق».

وهناك عدد من القواعد الفقهية التابعة لهذه القاعدة الأساسية منها:

أولاً: «الضرورات تبيح المحظورات»، وهي مأخوذة من مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾.

ثانياً: «ما جاز للضرورة يتقدّر بقدْرها».

ثالثاً: «إذا ضاق الأمر اتسع» وأصلها: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

إن ما سبق من المقال تمّ اختياره من كتاب القواعد الفقهية، الذي هو رسالة ماجستير للدكتور علي أحمد الندوي. ويحسن أن أتبعه ببعض ما جاء في شرح هذه القاعدة الجليلة: «المشقة تجلب التيسير» من كتاب الشيخ العلامة أحمدَ بن محمد الزرقاء رحمه الله، الذي شرح فيه القواعد الفقهية التي صُدّرت بها «مجلة الأحكام العدلية»، حتى لا يكون هناك سوء فهم لهذه القاعدة:

قال رحمه الله: المراد بالمشقة الجالبة للتيسير: المشقةُ التي تنفكّ عنها التكليفات الشرعية. أما المشقة التي لا تنفك عنها التكليفات الشرعية؛ كمشقة الجهاد، وألم الحدود، ورجم الزناة، وقتل البغاةِ، والمفسدين، فلا أثر لها في جلب تيسير ولا تخفيف.

ثم قال: المشقة التي تجلب التيسير تحتها سبعة أنواع:

أولها: السفر، وتيسيراته كثيرة.

ثانيها: المرض، وتيسيراته كثيرة كذلك.

وثالثها: الإكراه، وهو: التهديد ممّن هو قادرٌ على ضربٍ مبرحٍ، أو إتلاف عضو، أو قتل، أو حبس.. أو بما هو دون ذلك، ومن أوضح أمثلتها التلفظ بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان إذا أكره على ذلك.

ورابعها: النسيان. واتفق العلماء على أنه مسقط للعقاب، وهو عدم تذكر الشيء عند الحاجة إليه.

وخامسها: الجهل. وهو: عدم العلم ممن شأنه أن يعلم، وهو قد يجلب التيسير.

وسادسها: العسر وعموم البلوى، ومن تيسيراته: إباحة نظر الطبيب، والشاهد، والخاطب للأجنبية.

وسابعها: النقص، كالصغر، والجنون، فهما يجلبان التخفيف عن الصغير والمجنون لعدم تكليفهما أصلاً.

وقد يتسائل متساءِل: ما صلة الحديث عن هذه القاعدة الفقهية: «المشقة تجلب التيسير» في كتاب يتحدث عن فقه الائتلاف؟

أقول: قد لا يكون لها صلة مباشرة، ولكني قدّرتُ أن نفوسنا لو أُشربت روح التيسير الذي جاءت به الشريعة لَتسامَحْنا مع مخالفينا في الرأي، ولتقاربتْ قلوبنا، وإن لم تتفق آراؤنا، ولأخذنا بقاعدة العلاّمة محمد رشيد رضا رحمه الله التي أوردها في مجلة المنار، وهي: «نعمل فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه»، وقد ثار على هذه القاعدة بعض الناس لأنهم أخذوها على عموم لفظها، أو لأنهم فيما أرى - والله أعلم - لا يطيقون أن يخالفهم أحد فيما يرون أنه صواب، أو فيما يرون - حسب اجتهاداهم - أنه من الأصول، أو لغير ذلك من الأسباب.

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه وحببنا فيه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه وكرهنا فيه، واجمع قلوبنا، ووحّد صفونا، وقوّ عزائمنا، لنعمل على نصرة دينك وتحكيم شريعتك. إنك أكرم مسؤول وأرجى مأمول.

الاجتهاد لا يُنقض بمثله

موضوع هذا المقال قاعدة أخرى جليلة نصّها: «الاجتهاد لا يُنقض بمثله»، والهدف من اختيارها هو عدمُ القطع بأن ما أراه صواباً هو الصواب في حقيقة الأمر، وبأن من يخالفني مخطئ، وشرح القاعدة يوصلنا إلى عدة نتائج مهمة، ما قدمته واحدة منها.

الاجتهاد بذل الجهد في استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها، إذا كان الموضوع شرعياً، وبذل الجهد في الوصول إلى الرأي والحكم الصواب في الأمور الحياتية الأخرى بناءً على الأدلة المتوافرة، سواءٌ كان الموضوع سياسياً، أم اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم غير ذلك.

والاجتهاد منشؤه ظنُّ المجتهد الذي وصل إليه في ضوء الدلائل والأمارات التي أرشده الشارع إليها (ونحن الآن نتحدث عن الأمور الشرعية)، وهكذا فليس ببعيد أن يتغير هذا الاجتهادُ الناجمُ عن الظن إذا تغيرت الأدلة، أو الأوضاع، أو تغير فهم المجتهد ونظره إلى تلك الأدلة والأوضاع. وهذا مقتضى الطبيعة الإنسانية. وحادثة سيدنا عمرَ بن الخطاب

رضي الله عنه وأرضاه في مسألة من مسائل الميراث، تكررت، فحكم بحكمين مختلفين، ثم قال للمعترض: «تلك على ما قضينا يومئذ، وهذه على ما قضينا»، هذه الحادثة رواها الإمامان عبدالرزاق في مصنفه، والبيهقي في السنن الكبرى، حتى جرت هذه الكلمة العُمرية مجرى المثل. ويروى عنه أيضاً أنه لقي رجلاً فقال: ما صنعتَ؟، قال: قضى عليٌّ وزيدٌ بكذا، قال عمر: لو كنت أنا لقضيت بكذا. قال الرجل: فما منعك والأمر إليك؟ قال الفاروق: لو كنت أردك إلى كتاب الله، أو إلى سنة رسول الله ﷺ لفعَلتُ، ولكني أردّك إلى رأيٍ، والرأي مشترك، فلم ينقض ما قال عليٌّ وزيد رضي الله عنهما. أقول: والذي أفهمه من الردّ إلى الكتاب والسنة هو الرد إلى نصٍّ قطعي الدلالة فيهما، لا يحتمل أكثر من وجه من وجوه التأويل. وإلا فالخلاف في فهم الكتاب والسنة أكبر من أن يُحصر.

أيها القارئ الكريم:

معنى القاعدة: «الاجتهاد لا يُنقض بمثله» أن الاجتهاد المستوفي شروطه، إذا اتصل بالحكم والقضاء ونفّذ، لا يمكن نقضُه باجتهادٍ ثانٍ جديد، لعدة أسباب أهمها: